الشروط والاحكام للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من بنك ظفار

يرجى التكرم بقراءة الشروط والأحكام (**"المصطلحات الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال"**) التالية بكل عناية.

تحدد شروط هذه الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال حقوق والتزامات الزبون والبنك، عند قيامه باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال لبنك ظفار. هذه الشروط المصرفية ملزمة قانونا من خلال تطبيق للخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال، ويعتبر تقديم طلب للحصول على الخدمة إقراراً من الزبون بموافقته على هذه الشروط

نطاق مصطلحات الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وعبر الانترنت

1.1 هذه الشروط للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال هي بالإضافة إلى ويجب اقرانها مع البنود والشروط المتعلقة بأي حساب للزبون وشروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للبنك والشروط (**"مصطلحات الخدمات المصرفية عبر الانترنت"**). إذا كان هناك أي تضارب أو تناقض، فإن شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال تسود في ما يتعلق بالخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، ولكن ليس بالنسبة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت. تنطبق شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت على الخدمات المصرفية للهاتف النقال إلى حد ما، وتخضع شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، من بين أمور أخرى، الى جميع الشروط الواردة في شروط الخدمات المصرفية عبر الانترنت التالية:

1.1.1 **"كلمة المرور"** و "**رمز الأمان"** تشملان كلمة المرور ورمز الامان التابعين لشروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

1.1.2 **"الخدمة"** تشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

التعريفات

2.1 يكون للمصطلحات والعبارات التالية في شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال المعاني المحددة لها أدناه في هذه الوثيقة ما لم يقضي السياق بخلاف ذلك

2.2 يكون للمصطلحات المذكورة في شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال المعاني المحددة التالية:

"الاتفاقية" يعني الاتفاقية المبرمة بين الزبون والبنك التي تضم التطبيق، وشروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، وتخضع للبند 1.1 أعلاه، من شروط الخدمات المصرفية عبر الانترنت.

"التطبيق" يعني التطبيق الذي يتم تنزيله وتحمليه من قبل الزبون على هواتفهم النقالة بهدف الدخول الى الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وكما يجوز تعيينه للاستخدام من قبل البنك من وقت لآخر

"البنك" يعني بنك ظفار ش.م.ع.ع، وهو شركة مصرفية تأسست وفق قوانين سلطنة عُمان

"الزبون" يعني صاحب/أصحاب الحسابات أو الشركة/الشركات. الذي قبل البنك على قيامهم بفتح حساب لديه

"التعليمات" تعني أي تعليمات، او عمليات، او تحويلات يتم إرسالها من الزبون لنا من هواتفهم النقالة عبر الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

"الخدمات المصرفية عبر الانترنت" تعني الخدمات المصرفية عبر الانترنت كما هي موضحة في الموقع الالكتروني لبنك ظفار

"الحساب الرئيسي" يعني أول حساب تم فتحه لدى البنك و الذي تم ربطه مع و يتم تشغيله من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.**"الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال"** تعني الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال كما هي موضحة في دليل المستخدم وحسب تعديل البنك عليه من وقت لآخر

"الهاتف النقال" يعني الهاتف النقال او اي وسيلة اتصال اخرى يتم من خلالها استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

"التمويل الشخصي" يعني الخدمة المقدمة من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال و التي توفر معلومات عن معدلات التدفق النقدي، إتجاهات الإنفاق، الأهداف، القيمة الصافية و إدارة الديون و ما شابه ذلك، و التي تساعد المستخدمين في إدارة أموالهم.

"مؤشر الأسهم" يعني المؤشر الذي يعتمد على تجميع إحصائي لعدد من الأسهم المتداولة في سوق مسقط للأوراق المالية و التي تضمن أسعار الأسهم و تداول السندات و العائد من كل ذلك.

"دليل المستخدم" يعني التوجيهات التي يقدمها البنك لزبائن الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

"المستخدم" تعني الزبون و/أو أي شخص/أشخاص مفوضين من قبل الزبون لإستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال لبنك ظفار

2.3 تعني مصطلحات الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال التالية:

2.3.1 عبارة "تشمل" و"بما في ذلك" لا يجب ان يتم تفسيرها بتأثير محدد:

2.3.2 ان كافة الاشارات للزبون تشمل المفرد والجمع سويا

2.3.3 إن كافة الإشارات للزبون متى ما وردت بصيغة المذكر سوف تشمل صيغة المؤنث والزبائن من الشركات

2.3.4 تستخدم العناوين للراحة فقط ولا تؤثر في تفسير شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

2.3.5 عبارة "كتابيا" تشمل اي اتصال ارسل برسالة او فاكس او بريد الكتروني

2.3.6 ان كافة الاشارات الى الوثيقة تتضمن الوثيقة التي قد يتم تعديلها من وقت لآخر والتي قد يتم استبدالها

2.3.7 عبارة "الشخص" تشمل الشخص الطبيعي وأي هيئة أو كيان سواء أدرجت أم لا

حسابات المستحقين والتطبيق

3.1 يشكل قبول الشروط المنصوص عليها في هذه الإتفاقية للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال العقد المبرم بين البنك والزبون، ويعتبر تقديم طلب للحصول على الخدمة إقراراً من الزبون بموافقته على ان الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال ستكون متاحة على جميع الحسابات المؤهلة مع البنك، سواء كانت مفتوحة الآن أو في المستقبل. الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال لا يمكن أن تستخدم في بعض أنواع الحسابات وسيقوم البنك بتقديم المشورة للزبائن من وقت لآخر بخصوص الحسابات التي تكون مؤهلة.

3.2 سيقوم البنك بتقديم المشورة للزبون من وقت لآخر عن التطبيق المستعمل للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال. لن يكون هناك أي التزام على البنك لدعم جميع الهواتف النقالة والتطبيقات أو الإصدارات الخاصة بهم.

نطاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

4.1 إن الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال تكون متاحة للهواتف النقالة واتصالات البيانات التي تلبي المواصفات المطلوبة والاشكال التي قد يحددها البنك من وقت لآخر فقط.

4.2 دليل المستخدم بخصوص عمليات الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال سيكون متوفرا للزبون. يجب على الزبون متابعة جميع ارشادات المستخدم ذات الصلة عند استخدام او الدخول الى الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

4.3 يقوم البنك بإخطار الزبون من وقت لآخر عن التغييرات بالطريقة التي يتم فيها استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال. يجب على الزبون متابعة جميع هذه التغييرات عند الدخول الى/ استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

4.4 يفترض توفر الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال على مدار الساعة وطوال ايام الاسبوع، الا ان البنك لا يضمن حصول ذلك في جميع الاوقات. يوافق الزبون على أن البنك يحق له في أي وقت، وفقا لتقدير البنك المطلق ودون إشعار مسبق، وقف تشغيل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال للتحديث والصيانة والتطوير، أو لأي غرض آخر يراه البنك مناسبا، وفي هذه الحالة، لا يكون البنك مسؤولا عن أي خسارة أو مسؤولية أو أضرار التي قد يتكبدها الزبون أو أي طرف ثالث نتيجة لذلك.

4.5 قد يختلف نطاق وميزات ووظائف الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من قبل البنك من وقت لآخر. يوافق الزبون ويقر بأن:

4.5.1 بعض الخدمات غير متوفرة في الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، وقد تصبح أو قد لا تصبح متاحة في المستقبل

4.5.2 بعض الخدمات المتوفرة حاليا في الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال قد يتم ايقافها، و

4.5.3 يجوز للبنك، وفقا لتقديره المطلق، ودون سابق إنذار، إضافة، او زيادة، او تغيير، أو ايقاف، أو إزالة أي خدمة أو كل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، أو أي وظيفة أو ميزة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، من دون إعطاء أي سبب ودون تكبد أي مسؤولية.

4.5.4 يقر العميل بأنه في حالة فتحه لحساب توفير جديد عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، فإنه سوف يتم إعماد التوقيع الخاص بالحساب الرئيسي لإدارة حساب التوفير الجديد.

4.6 يخول الزبون البنك دون رجعة ودون قيد أو شرط الوصول إلى كل ما قدمه من حساب/ حسابات البنك للمعاملات المصرفية أو غيرها من معاملات الزبائن من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

4.7 دون المساس بالبند 1.1، ولتجنب الشك، تطبق جميع الأحكام الواردة في شروط الخدمات المصرفية عبر الانترنت للحسابات المشتركة أيضا على الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال. في حال تعارض او تضارب التعليمات من اثنين من اصحاب الحساب (2) أو اكثر من أصحاب الحسابات المشتركة، يحق للبنك للعمل على أي واحد من هذه التعليمات دون أي مسؤولية عن أي فشل في التصرف بناء على تعليمات أخرى.

اجراءات الامن والدخول

5.1 يقوم البنك بإصدار الرموز الأمنية للدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والتي قد تكون مختلفة عن تلك التي صدرت لخدمات البنك الأخرى. يجوز للبنك أيضا إصدار متطلبات منفصلة، والقيود والتعليمات وإجراءات الدخول، أو أي شروط إضافية تتعلق بالدخول واستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والتطبيق، ورموز الأمن للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال ونقل التعليمات (**"إجراءات"**). قد تختلف جميع الإجراءات من قبل البنك من وقت لآخر. يوافق الزبون ويتعهد بالالتزام والامتثال لكافة الإجراءات التي قد يصدرها البنك من وقت لآخر.

5.2 لا يتم إلزام او اجبار البنك على اتخاذ أي إجراء بشأن أي تعليمات لا تتوافق بشكل صحيح مع الإجراءات ويجوز للبنك رفض هذه التعليمات غير المتوافقة.

5.3 يجب على الزبون تأمين التطبيق والرموز الأمنية المثبتة في تعريفه/ هاتفه النقال مع كلمة مرور. يجب أن تبقى جميع هذه كلمات السر ورموز الأمن في سرية تامة، ويجب أن لا يتم الكشف عنها إلى أي شخص

آخر. يوافق الزبون أيضا على تأمين الهاتف النقال باستخدام رقم سري لقفل وفتح لوحة المفاتيح، وإذا كان الهاتف النقال لديه هذا المرفق.

5.4 يجب على الزبون أن لا يترك الهاتف النقال الخاص به بعيداً عن رقابته في الوقت الذي يتم الدخول الى الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، او رموز الأمن، سواء مع أو من دون موافقة الزبون

5.5 في حال فقدان الزبون أو استبدال أو أجزاء مع امتلاك أو السيطرة على هاتفه النقال الذي يتم تحميل التطبيق و/ أو رموز الأمن عليه، أو إذا كان الزبون لديه سبب للاعتقاد بأن شخصا دخل إلى حسابه/ حساباتهم المصرفية باستخدام التطبيق أو رموز الأمن، يجب عليه أن يخطر البنك فورا وتكليفه بسحب رموز الأمن فورا، وتقديم طلب جديد للتسجيل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

5.6 حتى وما لم يخطر الزبون البنك وفقا للفقرة 5.5، يعتبر جميع التعليمات التي تلقاها البنك والتي ترتبط مع رمز الأمن الزبون لقد تأتي من الزبون، ويحق للبنك إلى الاعتماد على مثل هذه التعليمات، سواء كانوا فعلا صدرت من الزبون أم لا. يقر الزبون بأن البنك قد لا يكون قادرا على عكس أو إلغاء أي معاملة يتم تنفيذها بناء على تعليمات وردت قبل إخطار الزبون للبنك.

5.7 دون المساس بالبند 1.1 أعلاه، وتجنب الشك، جميع الأحكام الواردة في شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت المتعلقة بما يلي:

5.7.1 المسائل الأمنية والضمانات، ومسؤوليات الزبون للأمن والسرية

5.7.2 الحفاظ على رموز الأمن وكلمات السر، واستخدامهم

5.7.3 تجهيز وتنفيذ المعاملات

5.7.4 اعطاء الزبون تعليمات للبنك

5.7.5 مسؤولية الزبون عن المعاملات غير المصرح بها

5.7.6 البنك الاعتماد وبناء على تعليمات، تنطبق أيضا على الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال ورموز وكلمات السر الأمن الصادرة بموجب الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، وذلك رهنا التغييرات الضرورية التي تبذل في مجال البناء، وبصيغته المعدلة من هذه المادة 5، إلا إذا كانت أي حكم من هذا القبيل ليست ذات الصلة لخدمات المصرفية عبرالهاتف النقال.

التطبيق

6.1 عند الانتهاء من إجراءات التسجيل المقررة، سوف يسمح للزبون بتحميل التطبيق للتثبيت على هاتفه النقال ويتم منح غير حصري، حق غير قابل للتحويل لاستخدام التطبيق، ولكن على أساس وتخضع دائما لاعتراف الزبون والاتفاق بأنه لن يفعل التالي:

6.1.1 استخدام التطبيق لأي غرض آخر غير الدخول إلى حساب/ حسابات الزبون نفسه عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال على هاتفه الخاص؛

6.1.2 تحميل أو تثبيت التطبيق على الهاتف النقال الذي لا يملكه الزبون أو ليس لديه اي سيطرة عليه؛

6.1.3 السماح أو تمكين أي شخص بالدخول إلى التطبيق أو ترك هاتفه النقال غير مراقبا بطريقة تسمح للشخص بالدخول إلى التطبيق؛

6.1.4 إعادة إنتاج أو تعديل أو عكس هندسة التطبيق أو السماح لشخص آخر للقيام بذلك، او

6.1.5 السماح لأي شخص بالوصول إلى رموز الأمن الخاصة بالزبون أو حتى تمكين أي شخص ان يقوم بتحميل نسخة من التطبيق.

6.2 يتوفر التطبيق للزبون بسياسة "كما هو منصوص"، ويرصد أي ضمان فيما يتعلق التطبيق، بما في ذلك أي ضمانات فيما تتعلق بالتسويق له، وملاءمة لغرض، والرضا عن الجودة أو الالتزام مع المواصفات، وجميع مستثناة الضمانات التي يمكن أن ينطوي عليها القانون أو العرف. وبالإضافة إلى ذلك، يوافق العميل على أن البنك لا يمكن التأكد من أن التطبيق سوف تكون متوافقة أو قد يتم استخدامها جنبا إلى جنب مع أي هاتف المحمول، ويوافق العميل على أن البنك ليس مسؤولا وأنه لن يسعى لعقد البنك مسؤولا عن أي عدم توافق هذه أو عن أي خسارة أو ضرر إلى أي هاتف نقال والتي قد تكون ناجمة عن التطبيق أو عملية التحميل.

المسؤولية والتعويض

7.1 لتجنب اي شكوك، يوافق الزبون على أن جميع الأحكام الواردة في شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت المتعلقة بمسؤولية الزبون ومسؤولية البنك بما في ذلك المؤهلات، والاستثناءات، والقيود تسري على شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والخدمات المقدمة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

7.2 على وجه الخصوص، يقر الزبون ويوافق على أنه بالإضافة إلى الأحداث المنصوص عليها في شروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي لا يكون البنك مسؤولا عنها، والتوفر والأداء السليم للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال يعتمد على كثير من الظروف المتغيرة، بما في ذلك الموقع، وتوفر شبكة الهاتف النقال، وقوة الإشارة، وحسن عمل الأجهزة والبرمجيات والهاتف النقال للزبون. ولن يكون البنك مسؤولا عن أي خسارة أو مسؤولية أو ضرر ناجم عن عدم توفر أو اختلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال لأي سبب من الأسباب.

7.3 يوافق الزبون على تعويض البنك عن أية أضرار أو خسائر، أو تكاليف، او المسؤولية التي يتحملها البنك وزبائنه أو اي طرف ثالث، وضد أي مطالبة أو دعوى مرفوعة من قبل طرف ثالث الذي يكون بأي

شكل من الأشكال نتيجة الاستخدام غير اللائق للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من قبل الزبون أو نتيجة أي خرق من قبل الزبون لهذه الاتفاقية

7.4 لقد قام البنك بالتحريات اللازمة الخاصة بخدمات التمويل الشخصي و مؤشرات الأسهم، و على الرغم من ذلك يجب على المستخدمين القيام بالدراسات و التحليل المالي الخاص بهم فيما يتعلق بقراراتهم المالية و إستثماراتهم المحتملة، حسب ما يرون مناسباً، و كذلك الإستعانة بالمعلومات المتاحة الأخرى. يقر المستخدمين أن المعلومات المقدمة من قبل البنك و المتعلقة بخدمات التمويل الشخصي و مؤشرات الأسهم هي لمجرد العلم و لم يتم تأكيدها من قبل طرف مستقل و أن البنك غير مسئول عن مدى دقة أو كمال تلك المعلومات. كما يقر المستخدمين إقراراً لا رجعة فيه بعدم تحمل البنك لأي مسئولية في شأن خدمات التمويل الشخصي أو مؤشرات الأسهم.

المصاريف والرسوم

8.1 يوفر البنك هذه الخدمة من غير إحتساب أية رسوم. لكن بعض المعاملات تخضع لرسوم معينة، ويتم نشر تفاصيلها على الموقع الالكتروني لبنك ظفار. ومع ذلك يحق للبنك أن يتقاضي مستقبلاً رسوماً على الخدمة، ويمكن أن يتم إبلاغ الزبائن بذلك عن طريق البريد الإلكتروني، وموقع البنك على الإنترنت أو كتابيا.

8.2 لن يتحمل البنك أي التزام أو مسؤولية عن الرسوم التي قد تفرضها شبكات الهاتف النقال على الزبون نتيجة استخدام خدمات البيانات وخدمات الرسائل النصية القصيرة، ويتحمل الزبون دفع هذه الرسوم.

8.3 يفوض الزبون البنك بإقتضاء كافة الرسوم التي يمكن أن تتقرر من وقت لآخر على الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وذلك بخصم تلك المبالغ من أي حساب من الحسابات التي يحتفظ بها الزبون لدى البنك.

8.4 يحق للبنك قطع الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والخدمات المصرفية عبر الانترنت في أي وقت ودون أي إشعار إذا كان رصيد حساب الزبون أقل من مبلغ الحد الأدنى المطلوب لإقتضاء ما هو موضح في المادة أعلاه، أو/و إذا لم يتم سداد الرسوم المستحقة وذلك بدون أن يتحمل البنك أى مسئولية مهما كانت قد تنشأ عن قراره بقطع الخدمة.

انهاء الخدمات المصرفية عبر الانترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال

9.1 يجوز للزبون طلب إنهاء استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في أي وقت من الأوقات. ويكون الزبون مسؤولاً عن أية معاملات تتم في حسابه/حساباته سابقة على إنهاء الخدمة وتأكيد البنك على ذلك.

9.2 يجوز للبنك تعليق أو إنهاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في أي وقت. وحيثما أمكن، فسيتم إعطاء إشعار مسبق للزبون. إذا تم تعليق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال أو إنهاؤها من قبل البنك،

فإن البنك لا يتحمل أية مسؤولية من أي نوع عن أي رسوم أو تكاليف أو نفقات يتكبدها الزبون أو أي طرف ثالث نتيجة لهذا الإيقاف أو إنهاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

9.3 سينتج عن إقفال كافة حسابات الزبون، إنهاء الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال بشكل تلقائي

9.4 يجوز للبنك تعليق أو إنهاء الخدمة دون إشعار مسبق إذا أخل الزبون بهذه الشروط والأحكام أو إذا علم البنك عن وفاة أو إفلاس الزبون أو قصور في أهليته القانونية.

الدليل

10.1 يوافق الزبون على أن جميع التعليمات التي تنتقل عن طريق هاتفه النقال أو غير ذلك أصدرت من قبل الزبون بصيغة إلكترونية:

10.1.1 هي وثائق مكتوبة، ويوافق الزبون على عدم النزاع أو الطعن في صحة أو نفاذ أي تعليم على أساس أنه ليس وثيقة مكتوبة والزبون يتنازل بموجبه عن أي حق من هذا القبيل قد تكون لديه في القانون، و

10.1.2 هي وثائق أصلية ويوافق الزبون على عدم الطعن في قبول أي تعليم على أساس أن يتم ذلك في شكل إلكتروني

10.2 يقر الزبون ويوافق على أن سجلات البنك وأية سجلات تتضمن التعليمات أو تنفيذها، او معالجتها أو التي تتأثر من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من قبل الزبون أو أي شخص يزعم أن يكون الزبون، أو أي سجل للمعاملات المتعلقة بالخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وأي سجل لأي عمليات المحافظة أو من قبل أي شخص ذات الصلة معتمدة من قبل البنك المتصلة أو متصلة مع خدمة المصرفية عبر الهاتف المتحرك، سواء المخزنة في شكل الكتروني أو مطبوع، يكون ملزما وقاطعا على الزبون لجميع الأغراض على الإطلاق، ويجب أن تكون حاسمة الأدلة من التعليمات والمعاملات والمسؤولية الزبون للبنك. يوافق الزبون بموجبه أن جميع هذه السجلات هي مقبولة في الأدلة ويجب على الزبون عدم تحدي أو نزاع مقبولية، والموثوقية، ودقة أو صحة محتويات هذه السجلات فقط على أساس أن أدرجت هذه السجلات و/ أو الواردة في شكل الكتروني أو أو هي مخرجات نظام الكمبيوتر، ويتنازل الزبون عن حقوقه بموجب هذه الوثيقة (إن وجدت) إلى كائن ذلك.

القوة القاهرة

11.1 لن يكون البنك مسئولاً تحت أي ظرف من الظروف عن أي خسائر أو أضرار سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة عرضية كانت أو تبعية ، أو خسارة إيرادات أو إستثمار أو إنتاج او سمعة تجارية أو أرباح أو إضطرابات في سير العمال أو أي خسارة أخرى مهما كان طابعها أو طبيعتها وسواء تم تكبدها او عانى منها الزبون او أي شخص آخر ، وتعزى إلى التأخير أو إلى عدم توفر الخدمة أو قصورها لأسباب تشمل –

دون حصر- الفواجع الطبيعية والفيضانات والحرائق والكوارث الطبيعية الأخرى والإضطرابات المدنية والإجراءات الحكومية والقيود القانونية والفشل في شبكة الإتصالات أو شبكة الإنترنت أو الخطأ في البرامج أو إجهزة الكمبيوتر أو أي سبب آخر خارج عن تحكم وإرادة البنك.

التنازل والاحالة

12.1 أن الخدمة الموفرة هي شخصية بالنسبة للزبون وغير قابلة للتحويل لأي طرف ثالث تحت أي ظرف من الظروف وسيتم إستخدام الخدمة فقط من قبل المستخدمون المفوضين وفقاً للمتطلبات المحددة في نماذج طلب الخدمة وما يقرره البنك من شروط للموافقة عليها.

12.2 يجوز للبنك في أي وقت تفويض مندوب أو احلال أي حقوق أو التزامات بموجب هذا الاتفاق إلى أي طرف ثالث، وتعيين وكلاء طرف ثالث أو احلال مقاولين لتوفير كل أو جزء من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

تعديل الشروط والأحكام الخاصة ببنك ظفار

13.1 يحق للبنك وفق تقديره التام إجراء تعديل أو إضافة على الشروط والأحكام الواردة في هذه الإتفاقية في أي وقت، وذلك بعد إخطار يوجه للزبون بذلك التعديل، ويستثنى من الإشعار التعديل الذي يطرأ على الفائدة وأسعار الصرف و/أو التغييرات الأخرى التي تخضع لتقلبات السوق.

13.2 أي سعر صرف أو سعر فائدة أو سعر تعامل أومعلومات وكذلك كافة ما يضعه البنك من وقت لآخر على موقع/مواقع شبكة الإنترنت من ردود على إستفسارات أو معلومات مرسلة تعتبر للعلم فقط ولا يمكن أن تفسر بأنها ملزمه للبنك على الإطلاق.

13.3 يجوز للبنك إدخال خدمات جديدة في إطار الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من وقت لآخر. وسيتم إبلاغ الزبون عن وجود تلك الخدمات وسيتم إبلاغ الزبون بالشروط والأحكام المطبقة على تلك الخدمات المصرفية الجديدة اذا اقتضت الضرورة لذلك. إن قبول الزبون أو/ وإستخدامه لتلك الخدمات يعتبر قبولاً منه بالتقيد وبالإلتزام بما يقرر البنك تطبيقه عليها.

الاشعارات

14.1 تكتسب الإشعارات المتبادلة قوتها القانونية بموجب شروط وأحكام هذه الإتفاقية إذا تمت بأي من الطرق التالية:

14.1.1 إلكترونياً برسالة ترسل إلى صندوق البريد الإلكتروني لأي طرف وفق ما تم تحديده كعنوان في هذه الإتفاقية، او

14.1.2 خطاب يسلم باليد أو عبر البريد العادي على آخر عنوان يحدده الزبون، وفيما يتعلق بالبنك يتم ارساله الى العنوان المذكور اعلاه.

14.2 يجوز للبنك أيضاً نشر الإشعارات ذات الطبيعة العامة المنطبقة على كافة الزبائن بموقعه على شبكة الإنترنت وسيكون لتلك الإشعارات نفس الأثر كما لو أن الإشعار قد منح بشكل منفرد لكل زبون.

قابليـة التجـزئة

15.1 أي حكم من الأحكام المذكورة في شروط الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال منفصل عن بقية الأحكام الأخرى وقابل للتجزئة، وإذا أصبح أي حكم أو أكثر من هذه الأحكام غير قانوني، أو غير نافذ، أو غير ساري، أو غير قابل للتنفيذ في أي وقت من الأوقات في أي جانب بموجب قوانين أي إختصاص؛ فإن قانونية أونفاذ أو قابلية تنفيذ الأحكام الأخرى لن تتأثر بذلك وستظل بقية تلك الأحكام قانونية، وسارية، ونافذة، أو قابلة للتنفيذ.

القانون المطبق

16.1 تخضع شروط وأحكام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال لقوانين سلطنة عمان، وسوف يتم تفسيرها وفقا لذلك. وفي حالة النزاع أو الخلاف فيما يتعلق بهذه الشروط، يكون للمحاكم العمانية صلاحية التفسير وفقاً للقوانين المطبقة في سلطنة عمان.